● أخبار قصيرة

جابهار الممر الأقل كلفة لوصول أفغانستان إلى البحار

أكد رئيس مجلس الإدارة المدير التنفيذي لمنطقة جابهار الحرة (جنوب شرق إيران) أن جابهار هي أقرب الطرق وأقلها كلفة وأكثرها أمناً لوصول أفغانستان إلى البحر مقارنة بالموانئ الإيرانية الأخرى ودول الجوار.

وقال محمد سعيد أربابي، الثلاثاء، في تصريح لمراسل وكالة الجمهورية الاسلامية للأنباء «إرنا»: إن منطقة جابهار المطلة على المحيط الهندي تعتبر أفضل ممر يصل أفغانستان بدول حوض المحيط الهندي، خاصة عمان وشرق إفريقيا والهند وجنوب شرق آسيا. وأضاف: إيران وأفغانستان من المنظور الجيو-سياسي، تعتبران جسراً للتواصل بين الشرق والغرب والشمال والجنوب؛ معلناً بأنه تم حتى اليوم إبرام ٦ حزم من الإتفاقيات بين منظمة منطقة جابهار الحرة ووزارة الصناعة والتجارة الأفغانية.

وقال أربابي: في الوقت الحالي، هناك برامج وإرادة من جانب حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية لتطوير ميناء ومنطقة جابهار الحرة، بغية ترسيخ الدبلوماسية الاقتصادية وتطوير التعاون الإقليمي مع إعطاء الأولوية لدول الجوار وخاصة أفغانستان، وذلك من خلال تفعيل الممر الشرقي للبلاد، وبما في ذلك ممرات جابهار - ميلك - زرنج، جابهار - ماهيرود - فراه وجابهار - دوغارون - هرات، المتاخمة للحدود الأفغانية.

وأكمل رئيس مجلس الإدارة المدير التنفيذي لمنطقة جابهار الحرة قائلاً: يمكن استخدام ميناء جابهار، باعتباره أهم ميناء للنقل العابر في سياق ربط دول حوض المحيط الهندي مع أفغانستان، ودول آسيا الوسطى الواقعة شمالي أفغانستان، وذلك لتعزيز وتطوير التعاون الشامل بين طهران وكابول.

المعرض الدولي السادس للسيارات يبدأ أعماله في طهران

إنطلقت يوم الاثنين فعاليات المعرض الدولي السادس للسيارات بإستضافة العاصمة طهران وبمشاركة ٤٤ شركة محلية وأجنبية، وذلك على أرض المعارض الدولية بمدينة آفتاب (جنوبي طهران).

ويشارك في هذا المعرض، الذي يستمر على مدى خمسة أيام، أكثر من ٤٠ شركة ناشطة في صناعة السيارات والصناعات ذات الصلة؛ بما يشمل ٣٢ شركة محلية، و١٢ شركة أجنبية من عدة دول، مثل الصين وكوريا الجنوبية وفرنسا وألمانيا. ويعرض في هذا الحدث الصناعي الدولي، الذي يقام هذا العام على مساحة تقدر بـ٢٠ ألف مترمربع، أحدث الإنجازات والإبتكارات في مجال صناعة السيارات. كما يتم في إطار فعاليات المعرض الدولي السادس لصناعة السيارات بطهران، عرض مجموعة من أنواع السيارات والعلامات التجارية والشاحنات الثقيلة.

رئيس الجمهورية خلال اجتماع المجلس التوجيهي للتقنيات والمنتجات المعرفية:

نخطط لتوفير ٣٠ ألف ميغاواط من الطاقة الشمسية خلال عام

أعلن رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الدكتور مسعود بزشكيان، عن خطة الحكومة لتوفير ٣٠ ألف ميغاواط من الكهرباء من الألواح الشمسية في غضون عام واحد، وقال: يمكن للشركات المعرفية أيضاً المشاركة والتعاون مع القطاعات الأخرى في هذا الصدد.

وأكد الرئيس بزشكيان، خلال اجتماع المجلس التوجيهي للتقنيات والمنتجات المعرفية يوم الإثنين الماضي، أن وجود نهج شامل للاستفادة من الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا أمر ضروري.

وأكد رئيس الجمهورية على ضرورة أن تلعب الشركات المعرفية دوراً في حل مشاكل البلاد، بما في ذلك إزالة النقص في قطاع الطاقة، وقال: من أجل سد النقص في قطاع الطاقة، خططت الحكومة لتوفير ٣٠ ألف ميغاواط من الكهرباء من خلال الألواح الشمسية في غضون عام واحد، وسوف تشارك أيضاً الشركات المعرفية ويمكنها المشاركة والتعامل مع القطاعات الأخرى في هذا المجال.

وأشار الرئيس بزشكيان إلى ضرورة التوجه الصحيح والمبدئي في مجال التقنيات الجديدة، ورصد المسار الذي تسلكه الدول المتقدمة في هذا المجال، قائلاً: قبل اتخاذ أي قرار أو عمل، يجب علينا أولاً أن نفهم موقفنا الحالي، ثم المسار الذي نسلكه. لقد قمنا بمتابعة الدول المتقدمة في مجال التقنيات الجديدة حتى نتمكن في الخطوة التالية من سد الفجوات والثغرات الموجودة بالقرارات والإجراءات الصحيحة.

تحديد الأولويات من ضرورات التحرك نحو العالمية

ووصف رئيس الجمهورية المنظور الواسع والعالمي للتكنولوجيات الجديدة بأنه أمر ضروري وأولوي بما يتماشى مع المتطلبات العالمية الحالية واحتياجات البلاد؛ مضيفاً: إذا تم تحقيق ذلك، فسنكون قادرين على تصنيع المنتجات وفقاً للمعايير العالمية، بالإضافة إلى تلبية الاحتياجات المحلية، ويمكننا أيضاً تسويق هذه المنتجات أثناء الرحلات الخارجية.

وأوضح بزشكيان أن الاستفادة من قدرات التقنيات الجديدة، خاصة الذكاء الاصطناعي، من شأنها خفض التكاليف وزيادة سرعة وجودة تقديم الخدمات للجمهور، وقال: في العديد من القطاعات، وخاصة الرعاية الصحية والخدمات الطبية، إذا تم تنفيذ المهام باستخدام الذكاء الاصطناعي، فمن الممكن خفض التكاليف، وسرعة علاج المرضى، وتأمينهم بشكل أفضل، وعدم الحاجة إلى وجود الأطباء في المحافظات التي تفتقر إلى المتخصصين، لذلك من الضروري أن يتم وضع هذه القضية كواحدة من الأولويات على جدول أعمال معاونية العلوم والتكنولوجيا برئاسة الجمهورية. واعتبر رئيس الجمهورية أن تحديد الأولويات من ضرورات التحرك نحو العالمية؛ مضيفاً: لدينا موارد محدودة وطلب غير محدود، لذلك من الضروري تحديد الأولويات وتسوية القضايا والنظر في المؤشرات، وهو أمر ممكن علمياً وعملياً.

فيما تجريان مفاوضات ومراجعة التفاهمات الثنائية في مجال النقل

إيران وتركيا تؤكدان على أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي

أكدت وزيرة الطرق وإنشاء المدن الإيرانية، رئيسة اللجنة الاقتصادية المشتركة بين إيران وتركيا، على أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي بين طهران وأنقرة.

وأفادت وكالة الجمهورية الاسلامية للأنباء «إرنا»، بأن الوزيرة فرزانه صادق -التي قامت يوم الإثنين الماضي بزيارة إلى تركيا- أجرت مباحثات مع عمر بولات وزير التجارة التركي؛ حيث عبرت عن شكرها لكرم الضيافة والاستقبال الذي لقيته والوفد المشارك في هذا البلد، مؤكدة على «أهمية العلاقات الثنائية بين البلدين الجارين، وضرورة العمل على تعزيز التعاون المشترك ومتابعة تنفيذ الإتفاقيات التي تم التوصل إليها خلال اجتماعات اللجنة الاقتصادية المشتركة».

من جانبه، رحب وزير التجارة التركي، بزيارة وزيرة الطرق وإنشاء المدن الإيرانية والوفد المرافق لها إلى أنقرة، مؤكداً على استمرار الحوار بين البلدين في إطار اجتماعات اللجنة المشتركة، والمضي قدماً لتوسيع آفاق التعاون الثنائي.

كما أعرب بولات عن ثقته بأن زيارة وزيرة الطرق وإنشاء المدن الإيرانية تساعد على تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين.

تطوير العلاقات التجارية

وفي مؤتمر صحفي مشترك مع وزيرة الطرق وإنشاء المدن الإيرانية، أكد وزير التجارة التركي على تطوير العلاقات التجارية والتعاون بين إيران وتركيا.

وأشار بولات إلى عقد اجتماع الدورة الـ ٢٩ للجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين، قائلاً: إن التجارة المشتركة سجلت نمواً في عام ٢٠٢٤، وقد استثمرت الشركات التركية حوالي مليارَي دولار في إيران.

ولفت وزير التجارة التركي إلى توقيع مذكرة تفاهم مع الجانب الإيراني خلال الاجتماع المشترك، مؤكداً بأن البلدين يتطلعان إلى رفع قيمة التجارة المشتركة إلى ٣٠ مليار دولار سنوياً. وأضاف: إن من بين القضايا الأخرى التي نوقشت في الاجتماع، إعادة بناء وتحديث المعابر الحدودية من الجانب التركي والعمل على تشغيلها، وكذلك تسهيل وتيسير النقل بين البلدين بهدف تطوير العلاقات التجارية؛ منوهاً إلى أن الجانبين الإيراني والتركي توصلا إلى إتفاق بشأن هذه المجالات.

مراجعة التفاهمات الثنائية في مجال النقل

وكانت وزيرة الطرق وإنشاء المدن الإيرانية ذكرت، في وقت سابق، إن زيارتها إلى تركيا تهدف إلى إجراء المفاوضات والاجتماعات ومراجعة تفاهمات اللجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين في مجالات النقل. ولدى وصولها مطار إيسنبوغا الدولي في أنقرة، كان في استقبالها والوفد المرافق لها سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى تركيا «محمد حسين حبيب الله زادة»، ومسؤولي وزارة النقل التركية.

وصرحت صادق للصحفيين: إن الزيارة إلى تركيا تهدف إلى إجراء المفاوضات والاجتماعات ومراجعة تفاهمات اللجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين في مختلف مجالات النقل.

حجم التجارة مع تركيا

من جانبه، أكد السفير الإيراني في تركيا أن وزارة الطرق هي الأكثر ارتباطاً بتركيا، مؤكداً استمرار هذا التعاون، معلناً أن حجم التجارة بين البلدين تجاوز ١٤ مليار دولار هذا العام. وقال محمد حسين حبيب الله زاده خلال اجتماع تنسيقي عقد في السفارة التركية على هامش زيارة وزيرة الطرق وبناء المدن إلى تركيا: إن وزارة الطرق وإنشاء المدن لها أكبر العلاقات مع تركيا؛ ونظراً للعلاقة الوثيقة بين البلدين، في مختلف المجالات، مثل: سكك الحديد والطرق والبحرية والعبور ومحطات الحدود تعزيز التبادلات الاقتصادية والتجارية بين البلدين كان دائماً مهماً بالنسبة للناشطين الاقتصاديين في كلا البلدين. وأضاف: إن تركيا كانت العام الماضي الشريك الثالث للجمهورية الإسلامية الإيرانية، ومن المتوقع هذا العام أن تصبح الشريك الثاني للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وصرح حبيب الله زاده: في عام ٢٠٢٣ كان حجم التبادل التجاري بين البلدين يعادل ١٢ مليار دولار، وفي هذا العام، وبحلول شهر يناير، وصل هذا الرقم إلى أكثر من ١٤ مليار دولار، ومن المتوقع أن يصل حجم التبادل التجاري إلى ١٦ مليار دولار. وأضاف: الفرق بين تركيا والدول الأخرى هو نوعية الواردات والصادرات التي يتم تبادلها مع هذا البلد. وتابع: يتم استيراد العديد من المعدات والأشياء الأساسية من تركيا إلى إيران والعكس، وهذه الميزة جعلت الوضع مميزاً بالنسبة لنا، لذلك يجب الحفاظ دائماً على العلاقات الجيدة بين البلدين.

يشار إلى أنه وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥، تم التوقيع على مذكرة التفاهم بشأن التعاون التجاري بين إيران وتركيا بحضور وزيرة الطرق وإنشاء المدن الإيرانية ووزير التجارة التركي، كما أكد الجانبان على تطوير التجارة بين البلدين إلى ٣٠ مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة.

السفير الإيراني لدى أنقرة: حجم التجارة مع تركيا تجاوز ١٤ مليار دولار في عام ٢٠٢٤

رئيس غرفة التجارة الإيرانية خلال لقائه سفير سيراليون الجديد:

مهتمون بالمشاركة في برامج تطوير التعدين في سيراليون

أشار رئيس غرفة التجارة والصناعة والمناجم والزراعة الإيرانية إلى ضآلة حجم التبادل التجاري بين إيران وسيراليون، وقال: إن القطاعين الخاصين في كلا البلدين بحاجة إلى تحديث المعلومات التجارية ومعرفة القدرات الاقتصادية كل للآخر.

وخلال اللقاء الذي جرى مساء الأحد مع السفير السيراليوني الجديد لدى إيران، اعتبر صمد حسن زادة إن حجم التجارة بين إيران وسيراليون غير مقبول بالنظر إلى الطاقات المتاحة بينهما.

وأضاف: إن القطاعين الخاصين في إيران وسيراليون بحاجة إلى تحديث المعلومات التجارية ومعرفة القدرات الاقتصادية لكل منهما.

وقال حسن زادة: إن رجال الأعمال الإيرانيين يحتاجون إلى مزيد من المعلومات حول البرامج الاقتصادية في سيراليون والمزايا التجارية التي تتمتع بها.. ومن ناحية أخرى، نحن مهتمون أيضًا بتزويد القطاع الخاص في سيراليون بالمعلومات اللازمة، وبإمكان سفارتي البلدين أن تلعبا دوراً مهماً في هذا الصدد. وأضاف: إن غرفة التجارة الإيرانية، ونظراً لقدراتها التخصصية الإقليمية والدولية، مهتمة بتطوير التعاون مع غرفة تجارة سيراليون، كما إننا نرحب أيضًا بإنشاء غرفة تجارية مشتركة بين البلدين.

وفي إشارة إلى مناجم سيراليون الغنية بالزنك والكوبالت والمنغنيز والذهب، قال رئيس غرفة التجارة: إن القطاع الخاص الإيراني يتمتع بالخبرة والمعرفة الفنية والإمكانيات الممتازة في مجال استثمار المناجم واستخراج المعادن، وبالتالي نحن مهتمون بالمشاركة في برامج تطوير التعدين في سيراليون. وأضاف: إن إيران تحتاج إلى استيراد خام الحديد والخشب والكاكاو. وتابع: إن شركات القطاع الخاص في إيران تعمل في مجالات مختلفة، بما في ذلك بناء مصافي النفط ومحطات الطاقة، وتصنيع السيارات والآلات الصناعية والزراعية، وإنتاج مواد البناء، البلاط والسيراميك، وإنتاج الأدوية والمعدات الطبية، والصناعات الغذائية، وتصدير الخدمات التقنية والهندسية، وإنشاء البنية التحتية للنقل، والحرف اليدوية والسجاد، ويمكن للقطاع الخاص في البلدين أن يكون لهما تعاون جيد مبني على اقتصاد المقايضة.

وفي إشارة إلى قدرات إيران في مجال الخدمات الطبية، قال حسن زادة: يمكن للبلدين أن يكون بينهما تعاون جيد أيضاً في مجال السياحة العلاجية.

وأشار رئيس غرفة التجارة إلى قدرات البلاد في مجالات الزراعة والطاقة، مضيفًا: في مجال الطاقة، يتمتع مهندسونا بخبرة عالية في بناء محطات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية، ويمكننا تقديم خدمات جيدة لشعب سيراليون من خلال الاتفاقيات المبرمة بين الحكومات.

الزراعة العابرة للحدود الإقليمية ممكنة في سيراليون

من جانبه، أكد السفير السيراليوني الجديد لدى إيران على ضرورة تطوير التعاون بين غرفتي التجارة الإيرانية والسيراليونية، قائلاً: الحقيقة هي أن سيراليون ليست معروفة جيدًا في إيران وهناك القليل من المعلومات حول إمكاناتها لدى رجال الأعمال الإيرانيين.

وفي إشارته إلى الموارد الطبيعية والمعادن الغنية التي تتمتع بها سيراليون، قال سلامو كروما: إن هطول الأمطار الوفيرة في سيراليون، وأراضيها الشاسعة وسكانها الشباب يشكلون مساحة جيدة للتعاون في مجال الزراعة خارج الحدود الإقليمية. وأضاف: رغم إمكانياتنا العالية إلا أننا غير قادرين على توفير الغذاء لبلدنا، والسبب الرئيسي هو استخدام الطرق الزراعية التقليدية.

وتابع: إن تطوير الزراعة الآلية والحديثة، خاصة في إنتاج الأرز، يعد من أولويات الحكومة، ونظراً لإمكانيات إيران في هذا المجال، فنحن مستعدون للتعاون بشكل أكبر.

وأشار سلامو كروما إلى أن سيراليون تعاني من نقص في شبكة النقل البري، وقال: إن التعاون في توفير البنية التحتية وبناء الطرق والجسور ومحطات الطاقة وإمدادات الكهرباء والتعليم والتكنولوجيا والخدمات الطبية هي مجالات أخرى تهمنا للتعاون بين القطاع الخاص في كلا البلدين.

وأكد سفير سيراليون لدى إيران على أهمية إطلاق خط طيران مباشر بين إيران وبلاده، قائلاً: إن وجود خط طيران مباشر يساعد على التفاعل بين البلدين وتنمية السياحة. وأضاف: إن سفارة سيراليون مستعدة لأي تعاون مع غرفة التجارة الإيرانية لزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين.